

على كلامه رضي الله عنه ما ذكره ابن التلمس في الاضحا والاصريما واعلم ان الشيخين
قالا في كتب الصحاح ابي حنيفة رضي الله عنه عتانا ما يتفصل الا قول وانما
المتنصية للكفر والكفرها ما يقتضى اطلاق اصحابنا الموافقة عليه واعترضها الزهر كقولنا
من كلام شيخنا ادرعي وشرع بان الكفرها ما يجب التوقف فيه بل لا يوافق صل ابي
حنيفة فان صرح عنه انه قال لا يفر احدنا من لعنة بدين ولا يجوز الا فتا، بذلك لا
مذهب الشافعي لسكوت المرافعي عنه ولا على مذهب ابي حنيفة لان ذلك مخالف لعقيدته
ومن قواعد ان معنا اصلا محققا وهو الايمان فلا يزعمه الا يمين مثل بصاده
وغالب هذه المسائل موجودة في كتب التناوي للحنفية يتفلقونها عن صاحبهم
كان المتورعون من متأري الحنفية يتورون اكثرها ويكثرونهم ويقولون هو لا
لا يجوز تقليد ملامهم غير مرفوعين بالهما دام لم يخبروها على صلح ابي حنيفة لا ينقل
عقيدته وليستبه لهذا ويجوز من يادراى التكفير في هذه المسائل منا ومنهم فكذا
عليه ان يكفر لا يكفر مسلما ونحن لانكسر الامن سابق النبي صلى الله عليه وسلم و
انكر ما يعلم بالضرورة من شرعه ان من الدين اسمى ولا يخفى عليك ان الشيخين هما
الحنفية وعلى ما قاله المولود وان تعقبا بمثل هذه الكلمات والحجج من التعقبات لذلك
والقائلين هذه الكلمات حيث وافقوا الشيخين على اكثرها بل وقالوا في كثير مما قال
النزوي وحده اومع المرافعي انه ليس بكفر ان الصواب انه كفر وسئل ذلك
ان صدق تاملك فاسما عليه عليك مما تقر به عينك ولا يخفى في كتاب غير هذا
الكتاب فان اكثر ما مر وما ياتي لمرار احدا تعرض له ولطحن لواهيب القوى والندى
سببانه عليه انوكل واليما نيب فحيث سكتا على شي من هذه المسائل صحت نسبتها
الشافعي ويجابز لافتابه ما لم يتفق المتأخرون على خلاف ما سكتا عليه في النسخ
ان يفتى بما اتفقوا عليه واما مذهب ابي حنيفة ولو نرى يقتضيهما اولا فلا شغل
لنا به فحين تلك المسائل ما لو يخبر باسم من سما الله تعالى او يامر به او يوعده
او وعيبه كذا نقلاه عنهم واتراه وهو ظاهر على ان حمل ما ذكر كما يعلم مما ياتي

اهل

فين

فين لا يخفى عليه نسبة ذلك اليه سبحانه وتعالى ولا سيما الاسماء المشتركة فيستمر
ويحل بتفسيره ومنها ما لو قال لو اعرف الله بكلام افعال اولو صارت القبلت في
هذه الجهة ما صليت اليها اذ نقلاه عنهم ايضا واقره وكنت لا ادري ان ياتي فيها
التفصيل لاتي فان اعطاني اسلمت وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لو قال
لو اعطاني الله الجنة ما دخلتها اقرهم المرافعي زاد في الروضة قلت مقتضى منجبا في
الماوى على القواعد ان لا يكفر وهو الصواب انتهى ونص غيره بين ان يقول مقتضا
واظهار العناد فيكفر والا فلا وهو معتبر ويؤيد ما ياتي في مسئلة قلم المفايرك
ومنها لو قال لعنة لا ترك الصلاة فان الله يراخذك فقال لو اخذني الله بها مع ما
في من المرض والسدة ظلي اوقال المظالم هذا تقدير اياه فقال الظالم انا فعل غير
تقدير اياه كقوله لو قال لو شهد عندي للملكة والانبيا، بكنا ما صدقتم ككنا
نقلاه عنهم واقره وهما لو قال للملكة فقط والانبيا، فقط يكفر ايضا الذي يظهر
نعم لان مغلطا ككفره لا يخفى نسبة الانبيا، او الملكة الى الكذب فان قلت جرى مجرى
في العصمة قلت اجعوا على العصمة عن الكذب وسجوه والذي يظهر ايضا انه قال لا
بدل الانبيا، كان كذلك وهل قوله لو شهد عندي جميع المسلمين ما صدقتم كذلك اولا
الذي يظهر نعم الامر من ان الشرع دل على عصمتهم من الاتفاق على الكذب ومنها لو
قيل له قلم اظفرك فانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان
سنة كقوله المرافعي زاد النزوي في الروضة المختارا لا يكفر بهذا الا ان يقصه
الاستهزاء انتهى وما اخاره متعين وكقص لاظهار طلق الراس كما صرح به المرافعي
عنهم واقره لكن حملان كان في سنك والا فلا اختلاف العلماء في كراهته ومنها
قال الشيطان عنهم واختلفوا فيما لو قال فلان في عين كاليهودى والمضربى في عين
او بين يدي الله تعالى فمنهم من قال هو ككفو ومنهم من قال ان الاله الجارية
كفره فلا قالوا ولو قال ان الله تعالى جلس للانصاف اوقال للانصاف فهو ككفر
واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه وقد اراد الخصم ان يحلف بالله تعالى لا يريد

195